

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوزير الأول



كلمة السيد الوزير الأول بمناسبة الاجتماع السنوي السابع والأربعين
لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

الجزائر، 17 سبتمبر 2023

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

. السيد وزير الدولة، مستشار السيد رئيس الجمهورية،
. السيد مستشار السيد رئيس الجمهورية للشؤون الاقتصادية،
. السيد وزير المالية،
. أصحاب العادة السفراء المعتمدون،
. السادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،
. السادة ممثلي المؤسسات المالية والنقدية الدولية والعربية،
. السيد محافظ بنك الجزائر، رئيس الدورة الحالية،
. السادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،
. السيد المدير العام، رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي،
. السيدات والسادة، ضيوف الجزائر الكرام،
. أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعدني، في مستهل هذه الكلمة، أن أرحب بأشقائنا السادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات
النقد العربية والوفود المرافقة لهم وبضيوفنا الكرام، متمنيا لهم طيب الإقامة في بلدهم الجزائر، وأن



أعرب عن خالص امتناني وتقديري لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، على رعايته السامية لهذا الجمع الكريم ودعمه المستمر للعمل العربي المشترك.
أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

يشكل هذا الاجتماع فرصة لدعم الدور الهام الذي تضطلع به المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لتحقيق المزيد من التعاون وتبادل الخبرات في مجال عمل المصارف المركزية بين الدول العربية.

كما من شأنه أن يكون فرصة لتنسيق جهود الدول العربية وتوحيدها في مواجهة التحديات الحالية لاسيما فيما يخص السياسات المالية والنقدية وكذا الشمول المالي وتعزيز الرقمنة في مجال الخدمات المالية.

وبوَدِّي، بهذه المناسبة، أن أطلعكم بأن الجزائر، رغم مختلف الأزمات التي مر بها العالم، تشهد تطورات ملحوظة من حيث المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية حيث بلغ الناتج الداخلي الخام بعد إعادة تقييمه عبر مراجعة سنة الأساس 233 مليار دولار سنة 2022 وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 5100 دولار لسنة 2022.

فضلا عن ذلك، تسعى الجزائر دوما إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن بدعم المواد الواسعة الاستهلاك وانتهاج سياسة اقتصادية فعالة لمجابهة التضخم لاسيما منه المستورد.

من جهة أخرى، حقق الميزان التجاري الجزائري 2022 فائضا بقيمة 26 مليار دولار كما يتوقع ان يستمر الميزان التجاري سنة 2023 في تحقيقه فائضا بالرغم من تراجع أسعار المحروقات مقارنة بسنة 2022 .

وان الجزائر ماضية قدما في إستراتيجية تنويع اقتصادها ومصادر إيراداتها وتوسيع استثماراتها الأكثر إنتاجية، ومن هذا المنطلق سنت الحكومة مؤخرا قوانين جديدة، على غرار القانون النقدي والمصرفي وقانون الاستثمار الذي يضع الأسس التنظيمية وكذا الحوكمة الضرورية لبناء اقتصادي متجدد يهدف إلى تنمية مستدامة.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،



لقد ساندت الجزائر دائما الاستقرار المالي والنقدي في المنطقة العربية، وسيظل التزامنا بهذه المبادئ ثابتا، لأننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الاقتصاد هو حجر الزاوية في التنمية المستدامة. وإنه لمن الضروري، في هذا العالم المتغير باستمرار والمتسم بتحديات اقتصادية غير مسبوقة، أن نعمل معًا لتعزيز الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين نوعية حياة المواطن العربي، كأهداف يمكن أن تؤدي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية دورًا جوهريًا، بل ومحوريًا في تحقيقها.

وفي هذا المنظور، يتعين على بلدان منطقتنا أن تدرك أهمية الابتكار والتحول الرقمي في القطاع المالي، وأن تواكب التكنولوجيات المالية الحديثة التي ستحدث، لا محالة، قفزة نوعية في التعاملات الاقتصادية، وكذا في منابع النمو الاقتصادي، ومن ثم، فإن الجزائر، من خلال قانونها النقدي والمصرفي الجديد، ماضية في تدعيم رقمنة اقتصادها مع الحرص على ضمان أمن وموثوقية أنظمتها المالية.

ولا يفوتني أن أغتنم هذه الفرصة، لأعرب عن اعتزازنا بإنجاز صندوق النقد العربي لمنصة "بني" في سنة 2018، وفقا للمعايير والمبادئ والمتطلبات الدولية في السوق المصرفية العالمية، كعمل عربي مشترك من شأنه أن يساهم في تحسين البنية التحتية للمدفوعات في الوطن العربي بهدف تسهيل التبادلات التجارية والاستثمارية وتأمينها، حيث تمّ من خلالها ربط العديد من المصارف المركزية والتجارية العربية .

ولا شك أنكم تعلمون بأنّ الاقتصاد العالمي عمومًا والعربي خصوصًا، قد تميّز في السنوات الأخيرة، بحالة غير مسبوقة من تعاقب الأزمات، حيث سيشهد العالم بحسب توقعات الخبراء، تباطؤًا في نموه الاقتصادي، من 3.4% في عام 2022 إلى أقل في عام 2023، واستمرارا للتضخم عند مستوى مرتفع نسبيًا قد تقدر بـ 6.8% في عام 2023.

ان هذه الأوضاع التي أدت إلى تشديد السياسات المالية والنقدية في كثير من بلدان العالم قد أسفرت كذلك عن تحديات جديدة لجميع البلدان العربية. وبهذا الصدد، فإن نسبة التضخم قد شكّلت، إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الأولية، تحديًا لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ خاصة وأن تضخم أسعار المواد الغذائية الذي يزيد عن 10% يؤثر بشدة على الاقتصادات النامية في المنطقة.



فعلى الرغم من أن اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تحوز على احتياطات خارجية رسمية تفوق 980 مليار دولار، والتي حققت في السنة الماضية أسرع وتيرة نمو لها منذ سنة 2016، غير أن هذا النمو يبقى غير متساوٍ في جميع أنحاء المنطقة، انطلاقاً من أن الكثير من بلداننا العربية لا تزال تسعى جاهدة للتغلب على الآثار المترتبة عن مختلف الأزمات، والضغوط الإضافية الناجمة عن الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغذاء بسبب التوترات الجيوستراتيجية وارتفاع أسعار الفائدة عالمياً.

ولذلك، فإن التحديات الاقتصادية المرحلية في المنطقة وكذا جل التحديات الأخرى المتعلقة خصوصاً بالأسواق المالية و النقدية قد أصبحت تُلزم الحكومات على القيام بمفاضلات صعبة، إذ ليس أمامها من خيار سوى مواصلة الإنفاق على الرعاية الصحية والاستثمارات المباشرة في مرافق البنية التحتية من أجل تلبية الاحتياجات المجتمعية في ظل حتمية تحقيق التنمية المستدامة الشاملة وكذا تحقيق الامن الغذائي الذي يعتبر تحدياً كبيراً بالنسبة للدول العربية.

علاوة على ذلك، فإن التمويل الخارجي للاحتياجات المالية لبعض دولنا في ظل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية، قد زاد من تفاقم حجم الدين الحكومي في العديد من الدول العربية حيث بلغ الدين العام الخارجي للدول العربية أكثر من 360 مليار دولار، وهذا ما يشكل انشغالاً مُلحاً على السياسات العمومية وكيفية تكييفها للحد من الانعكاسات على الوضع الاقتصادي العام وكذا الاستقرار المالي للبلدان العربية في الوقت الحالي.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

أود في الأخير، أن أؤكد قناعتنا بأن العمل العربي المشترك كفيل بحلحلة كل الصعاب التي تواجهنا، وأن صندوق النقد العربي يشكل صرحاً متيناً يمكن أن تحظى بلداننا العربية من خلاله بقسط هام من الدعم المالي والتقني الضروري لتمكينها من تجاوز هذه المرحلة .

وإننا واثقون من أن هذا الاجتماع من شأنه أن يكون منبراً حقيقياً لمناقشات هامة وقرارات بناءة كفيلة بدعم صندوق النقد العربي لتمكينه من تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، والمضي قدماً على درب عصرنة النظام المالي العربي المرتقب، وإذ تتشرف الجزائر باستضافة هذا الحدث، فإنها على استعداد لدعم كافة الجهود الرامية إلى تعزيز العمل العربي المشترك.

وإذ أشكركم على حضوركم، فإن أمني أن تتخلل أشغال هذا الاجتماع مناقشات وقرارات مثمرة، متمنياً لكم جميعاً إقامة طيبة في بلدكم الجزائر.



والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مصالح الوزير الأول